معوقات التنمية الاجتماعية في العراق

الباحثة: نبراس هادي هجول

أ.د. طالب عبد الكريم كاظم

جامعة القادسية/ كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

الملخص:

تناول بحثنا الحالي معوقات التنمية، وما هي العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية والحيلولة دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، حيث تمثل اتجاهاً سلبياً، ومعوقات التنمية هي من الأسباب التي تقف حاجزاً أمام تقدم الشعوب وكذلك نوع من المناهضة الثقافية التي تواجه عملية التخطيط، فالمخطط الذي يرسم خطط التغيير قد يصطدم بأفراد المجتمع وسلوكهم الذي يعوق تحقيق أنماط السلوك التي يريد المخطط أن يسير وفقها، وان دراسة وتحليل واقع التنمية الاجتماعية في العراق يتطلب التمعن بطبيعة الظروف والمشكلات التي يعانيها العراق في مختلف الجوانب، إذ تواجه التنمية في العراق مجموعة من التحديات والمعوقات الاجتماعية التي تمثل كوابح بوجه النهوض بواقعها، وتتمثل المعوقات الاجتماعية في ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة وكذلك سوء توزيع السكان جغرافياً والتفاوت في الازدهار والنمو وسوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانياً بين المناطق المختلفة للمجتمع، وانتشار ظواهر الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والصحي وسوء التغذية وانتشار الأمراض، بالإضافة إلى النقص الملحوظ في الثقافة الاستهلاكية بخاصة فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء والطاقة والمياه.

الكلمات المفتاحية: (معوقات التنمية الاجتماعية، المستوى التعليمي والصحي).

Obstacles to social development in Iraq

Researcher: Nebras Hadi Hajul

Dr. Talib Abdul Karim Kazem

Al-Qadisiyah University/ College of Arts/ Department of Sociology

Abstract:

Our current research dealt with the obstacles to development, and what are the factors that lead to deviation from the ideal model of development and prevent the achievement of the goals that it seeks, as they represent a negative trend, and the obstacles to development are among the reasons that stand as a barrier to the progress of peoples, as well as a kind of cultural opposition facing The planning process, the planner who draws plans for change may collide with the members of society and their behavior that hinders the achievement of the patterns of behavior that the planner wants to follow, and that studying and analyzing the reality of social development in Iraq requires examining the nature of the conditions and problems that Iraq suffers in various aspects, as it faces development in Iraq A group of social challenges and constraints that represent brakes on the advancement of its reality, and the social constraints are represented in the high rates of population increase in relation to production with the lack of optimal utilization of these growing human forces, as well as the poor geographical distribution of the population, the disparity in prosperity and growth, the poor distribution of individuals and institutions spatially between the different regions of society, and the spread of The phenomena of illiteracy, low educational and health level, malnutrition and the spread of diseases, in addition This indicates a noticeable lack of consumer culture, especially with regard to the consumption of electricity, energy and water.

Keywords: (obstacles to social development, educational and health level).

المبحث الأول: العناصر الأساسية للبحث

أولاً: أهمية البحث

١- تتمثل أهمية البحث في إمكانية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في عملية تفعيل أليات جديدة وبرامج جديدة في مواجهة كل ما يعيق أمن الإنسان وتحقيق التنمية.

٢- وضع التصورات والخطط التي من خلالها يمكن تكوين الإطار التنموي والأمني لبقاء الفرد وازدهار المجتمع وتطوره والعمل على المحافظة على الموارد البشرية التي تكون لها القدرة على زيادة الرصيد التنموي والتطوري للفرد والمجتمع.

ثانياً: اهداف الدراسة

التعرف على معوقات التنمية الاجتماعية في العراق.

المبحث الثاني: تحديد مصطلحات البحث

اولاً: مفهوم التنمية: وتعرف التنمية على إنها عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين القاعدة اللازمة لإطلاق القدرات الإنتاجية الذاتية، التي يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية، مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وتوفير الأمن الفردي والاجتماعي.[١]

كما تعرف أيضا على إنها عملية تحسين الحياة البشرية التي تتضمن ثلاث جوانب متساوية في الأهمية، أولها رفع المستوى المعاشي للأفراد، وثانيهما خلق الظروف المؤدية إلى نمو شعور الاحترام للذات عند الإفراد من خلال تأسيس الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعزز من احترام الفرد، أما الجانب الثالث فهو زيادة حرية الأفراد في توسيع خياراتهم.[٢]

تعرف التنمية أيضا بانها اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير القاعدة العلمية والتقنية وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة، وان يرافق ذلك التغيرات الإدارية التي تحرر البلد من التبعية والاستغلال وما يرتبط بها من جهل وأمراض وفقر.(٣)

ويرى محمود الكروي: إن التنمية هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها الى اقصى استغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعه وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع.(١)

عرفها هوبهاوس Hobhouse وقال ان التنمية (تقدم الإشباع) وذلك بوصفها عملية اجتماعية هدفها تحقيق مجتمع الرفاهية وبوصفها منهج للعمل يسير على وفق نظم خاصة وتنسيق موضوع سلفاً يضاف إلى ذلك انها حركة اجتماعية هدفها إيجاد وترسيخ تعبير نمائي واضح ومرسوم في المجتمع المطلوب تنميته.(٢)

اما التعريف الاجرائي للتنمية فهي عملية شاملة في كل جوانب الحياة وتعمل على احداث تغيرات هيكلية فيها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المطلوبة لتحقيق الرفاهية للفرد وتحقيق امنه الانساني في كافة مجالات الحياة مما يسهم في تقدم المجتمع وازدهاره.

ثانياً: التنمية الاجتماعية: أضاف المؤتمر العالمي للخدمة الاجتماعية سنة ١٩٦٢ المنعقد في ريودي جانيرو تحديد أدق، فوصف التنمية الاجتماعية للمجتمع على أنها (جهد واع ومقصود يستهدف مساعدة المجتمعات المحلية على إدراك حاجاتها وتحمل المسؤولية لمواجهة مشكلاتها وبهذا تتزايد قدرة الأهالي على المشاركة الكاملة في حياة الأمة).(٣)

ويعرف Walsh التنمية الاجتماعية بانها التحول نحو اتجاه أخلاقي يؤكد على التضامن الاجتماعي في عمليات التخطيط والتصميم والتشييد والصيانة وذلك من خلال وضع الأفراد واحتياجاتهم الفعلية وأمانيهم في مركز التنمية، وتتضمن التنمية الاجتماعية إنشاء حدود على الأفعال البشرية لاحترام قدرة البيئة على تجديد نفسها.(٤)

ويشير السالموطي الى ان التنمية الاجتماعية أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية بهذا الأسلوب إن لم يكن الوعي قائماً أو تنظيمه وتحريكه إن كان موجوداً، وهذا التعريف يؤكد أن التنمية الاجتماعية لا تنجح ولا تكون لها فعالياتها المطلوبة من دون إشراك أعضاء المجتمع في التفكير والإعداد لمشروعات التنمية. ومن ثم فإن مفهوم التنمية الاجتماعية يرتكز على فكرة الاستثمار الأمثل للمورد البشري كرأسمال مهم من خلال تغيير حياة المواطن عن طريق إشباع حاجاته الإنسانية الأساسية.(١)

ان التنمية الاجتماعية هي تنظيم حر وفعال لمواجهة الحاجات المشتركة وما دامت لها هذه الصفات فهي إذا تنمية اجتماعية أما إذا كانت لها عكس هذه الصفات فهي ليست تنمية اجتماعية.(٢)

اما التعريف الاجرائي للتنمية الاجتماعية فهي قدرة الأفراد على تحقيق مستوى معيشي مقبول والعمل على استثمار مواهبهم وقدراتهم في التغلب على الصدمات والضغوط والاستمرار في الحالات الطارئة من خلال تدعيم قدرتهم على مواجهة تلك الازمات والظروف التي تقف في طريق تقدم المجتمع حيث انها تتضمن توزيع عادل ومتجانس للدخل وتوفير فرص للعمل تمكن من تحقيق مستوى معيشي لائق مع تسهيل إمكانية الوصول للموارد والخدمات المختلفة نحو تحقيق عالم أفضل وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لتحقيق الأمن الانساني والتي تشمل أمنه الشخصي والبدني والنفسي والغذائي والصحي والبيئي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي .

المبحث الثالث: معوقات التنمية الاجتماعية في العراق

إن المقصود بمعوقات التنمية، هي العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية والحيلولة دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، حيث تمثل اتجاهاً سلبياً، ومعوقات التنمية هي من الأسباب التي تقف حاجزاً أمام تقدم الشعوب وكذلك نوع من المناهضة الثقافية التي تواجه عملية التخطيط، فالمخطط الذي يرسم خطط التغيير قد يصطدم بأفراد المجتمع وسلوكهم الذي يعوق تحقيق أنماط السلوك التي يريد المخطط أن يسير وفقها.[٢] ولكي تكون الصورة واضحة يمكن تقسيم معوقات التنمية الاجتماعية في العراق بوجه عام إلى:

١- المعوقات المؤسساتية
٢- المعوقات الاقتصادية
٣- المعوقات الاجتماعية
٤- المعوقات الأمنية

أولاً: -المعوقات المؤسساتية:

١- تدني كفاءة الأداء المؤسساتي:

استمرار الإخفاق في اخضاع الإدارة الحكومية لمنطق الحساب الاقتصادي السليم ولمبادئ التصرف الكفوء بالموارد العامة في إطار كلي، حيث يتعمق هذا الإخفاق في ظل استمرار حالة الانفصام بينه برامج الاستثمار الحكومي وتخصيصات الموازنة العامة للدولة. فضلاً عن عدم وضع المالية العامة ومضامينها النقدية في إطار كلي أوسع وعبر آفاق زمنية بعيدة، مع ضعف اهتمام الإدارة الاقتصادية بتنوع البنية الإنتاجية للاقتصاد العراقي.

٢- تضخم الجهاز الإداري وتدني إنتاجية القوى العاملة:

ان اتساع الجهاز الإداري والحكومي وانخفاض كفاءة أدائه، وإسرافه غير المبرر في تبديد الموارد وخدمته للمصالح الشخصية والفئوية، وتواطؤه مع قيم مضمونها، حيث ان الدولة هي حق شخصي لمنتسبيها ويقع عليها واجب رعاية العاملين لديها وعدم المساس بامتيازاتهم باعتبارهم جزءاً من منظومة الحوافز الممنوحة من خلالها، وقد أسهم في تلكؤ إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الحكومية ضمن برنامج الإصلاح الإداري وعلى أساس خفض الكلفة مع ضمان الكفاءة وحسن التصرف بالموارد.

٣- الفساد المالي والإداري:

تعمق ظاهرة الفساد وانتقالها من ظاهرة سلوكية مرتبطة بفئات معينة إلى بنية مؤسسية متكاملة ومترابطة ترسخت جذورها لخدمة مصالح معيقة لعملية التنمية، وتحول الفساد إلى مصدر للاستنزاف وهدر المال العام، واقتطاعه جزءا مهماً من الدخل والناتج وتسريبه لخارج المنظومة الاقتصادية وبدلالة مؤشر الحوكمة لمنظمة الشفافية الدولية أصبح العراق من بين الدول العشر الأولى الأكثر فساداً في العالم عام ٢٠١٥.[١]

ثانياً: المعوقات الاقتصادية

تمثل الإمكانات اللازمة للتنمية الاجتماعية التي تشمل المقومات الاقتصادية والمالية معوقاً يواجه عملية التنمية، فالإمكانيات الاقتصادية على الرغم من كونها الأداة التي تجعل المشاريع حقائق وتترجمها إلى الواقع، من خلال سهولة التغلب عليها بصورة أسهل من التغلب على المعوقات الأخرى شرط ألا تكون المعوقات الأخرى قائمة. ويمكن تحديد عدد من المعوقات الاقتصادية التي تواجه التنمية الاجتماعية في العراق والتي تمثلت ب:

١- ريعية الاقتصاد العراقي:

يعد كارل ماركس اول من أطلق كلمة الريعية من خلال المصطلح "الرأسمالية الريعية" والمراد بها ظاهرة اقتصادية-اجتماعية، وصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة

اقتصادية حيث ان الدخل الذي تحصل عليه لا يأتي من خلال انتاجها البضائع والسلع بل من خلال امتلاك مصادر الريع كالأراضي والعقارات المؤجرة، اما في علم الاجتماع يستعمل مصطلح الريع للدلالة على الطبقات غير المنتجة، حيث ان اول من اعطى الريع المعنى الاقتصادي هو المحكم اقتصادياً ديفيد ريكاردو في مؤلفة ((حول مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب))[١].

استمر نشاط استخراج النفط الخام يتبوأ المقام الأول في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (٤٣%) عام ٢٠١١ وفي تشكيل إيرادات الموازنة الاتحادية (٩٧%) وفي بنية الصادرات العراقي وبنسبة (٩٢%) مما يشوه العلاقة ما بين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي طويل الأمد ومستقبل التنمية.[٢] حيث ان عائدات النفط العراقي هي أساس التمويل الاستثماري والصرفيات الحكومية، وهي توفر العملة الصعبة اللازمة للإيرادات والبرامج الإنمائية والنقد الضروري لحيوية الاقتصاد الوطني في البلد، وتعاني التنمية في العراق من تحديات كبيرة على كافة الأصعدة، وهي متدنية فالاقتصاد العراقي ريعي المظهر والجوهر بسبب اعتماده على النفط.

لقد شكل النفط أكثر من نصف ناتج العراق المحلي الإجمالي وأكثر من ٩٠% من صادراته والمصدر الرئيس في تمويل الموازنة العامة للبلد، وعلى الرغم من هذه الأهمية الا انه لا يستوعب سوى ٢% من قوة العمل، إضافة الى ان ما يحصل من نمو في القطاع النفطي لا يؤثر في التنمية في البلد التي من المفترض ان تنمو القطاعات الأخرى ثلاثة أمثال النمو في القطاع النفطي حتى تستوعب القوى العاملة[٣]. وأن الاقتصادات الريعية بطبيعتها غير ولدة لفرص العمل، وهذا ما أدى الى تفاقم معدلات البطالة.[٤]

٢- الانكشاف الاقتصادي:

ان اعتماد اقتصاد البلدان على تصدير سلعة واحدة دون السلع الأخرى يشكل سمه اساسة في البلدان النامية، وان الاعتماد على النفط بوصفه مورداً أساسياً في تمويل التنمية من خلال العائدات المتحققة نتيجة لتصدير هذه السلعة كانت هذه هي السمة البارزة في الاقتصاد العراقي، وان استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي بدلالة انخفاض نسبة مساهمة الأنشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بنسبة (١٦.٥%) وبنسبة (١٠.٦%) للأنشطة التوزيعية وبنسبة (٢٩.٨%) للأنشطة الخدمية لتبلغ نسبة مساهمة الأنشطة كافة عدا النفط (٥٧%). هذه النسب تفسر استمرار تدني كفاءة الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في الاستجابة للطلب المتزايد على السلع في السوق المحلية بدلالة ارتفاع المحتوى الاستيرادي لمكون العرض السلعي في السوق مقارنة بالمحتوى المحلي.[١]

٣- ارتفاع الدين العام:

من المعوقات التي تواجه التنمية الاجتماعية في العراق هي الديون الخارجية، رغم اختلاف التقديرات حول حجم الديون التي تسبب فيها النظام العراقي السابق، حيث تقدر بمليارات الدولارات، ومن شأنها أن تمثل معضلة لمن سيتولى عملية أعمار العراق، حيث يلجأ البلد إلى الاقتراض والاستدانة عندما لا تكفي الموارد القومية لتغطية النفقات الخاصة به ويعتبر هذا كأحد الأشكال التي يحاول من خلالها ان يحصل على موارد مالية لتغطية نفقاته المختلفة، وقد اتجه العراق إلى الاستدانة من دول الخارج، حيث ان اتساع نطاق الاعتماد على الدين العام (الداخلي والخارجي) في تغطية عجز الموازنة العامة بات يشكل قيداً على التنمية اكثر من كونه فرصة بديلة لتمويلها من مصادر غير نفطية، كما يشكل هذا الدين عبئاً على الأجيال الحالية والقادمة في ظل الافتقار إلى سياسات اقتصادية كلية مترابطة ومتناغمة تعمل على استثماره بكفاءة عالية، حيث شكل العجز المخطط نسبة ٢١.٦% من

الموازنة العامة التقديرية، وسيتم تمويله عن طريق القروض الداخلية والخارجية. وبذلك فقد أصبح الدين العام ١٣٥٨٥١ مليار دينار كما في ٢٠١٧/١٢/٣١.[٢]

٤- هامشية القطاع الخاص (محدودية القطاع الخاص):

ان تردي بيئة العمل والاستثمار والاستمرار في تبني (أو تجاهل) سياسة الإغراق وتحييد المشاركة في رسم وتنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية، قد أدى إلى استمرار محدودية دور القطاع الخاص في عملية التنمية، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي ٤٤٠.٦% عام ٢٠١٥ (بالأسعار الجارية)، ومساهمته في تكوين رأس المال الثابت لم تتجاوز ٣٥% عام ٢٠١٥ (بالأسعار الثابتة).[٣] تفاقمت مشاكل القطاع الخاص وبالذات المشاريع الإنتاجية في البلد نتيجة التدهور الأمني الذي مر به البلد وارتفاع أسعار المواد الخام والنقص الحاد في الطاقة الكهربائية وأيضا وما نلاحظه اليوم هو كمنافسة المنتج المستورد كون أسعاره رخيصة مقارنة وقياسا بالمنتج المحلي، حيث أثرت هذه الأوضاع على واقع القطاع الخاص وكان له دورا في تفاقم البطالة في البلاد بين فئات المجتمع كافة وذلك لمحدودية هذا القطاع في امتصاص اعداد العاطلين عن العمل.

٥- اتساع نطاق القطاع غير المنظم:

ان ضعف الاستثمار الخاص الناجم عن تردي مناخ الاستثمار أدى إلى اتساع الأنشطة الاقتصادية الصغيرة التي لا تخضع لرقابة الحكومة وتعمل خارج الإطار الضريبي والتأميني للدولة، والتي لا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، وعلى حساب أنشطة الاقتصاد المنظم، ما يشكل مخرجات وسلوكيات وتعاملات غير قابلة للضبط والسيطرة على الصعيدين الاقتصادي والمجتمعي.

٦- اختلال بنية الموازنة العامة:

استمرار تبوء الإيرادات النفطية المقام الأول من سلم إيرادات الموازنة العامة والتي شكلت نسبة ٨٥.٩% من اجمالي الإيرادات المقدرة لعام ٢٠١٧ والبالغة ٧٩.٠١١ ترليون دينار،

ما جعل الموازنة العامة مستجيبة للصدمات الخارجية المتمثلة بتقلبات أسعار النفط والاختلالات الداخلية المتمثلة بعدم تنوع الإيرادات غير النفطية، وارتفاع نسبة النفقات التشغيلية التقديرية البالغة ٧٥.٢١٧ ترليون دينار والتي شكلت ٧٤.٧% من اجمالي الموازنة التقديرية ما جعل العجز المخطط للموازنة العامة ٢١.٦ ترليون دينار في موازنة عام ٢٠١٧.

٧- الفساد المالي والإداري:

في العراق فإن الفساد المالي والإداري هو ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري ولو بشكل محدود منذ نشأت الحكومة العراقية، وتفشت ظاهرة الفساد كظاهرة كبيرة بعد عام ٢٠٠٣ وحصول عملية التغيير السياسي فقد أصبح الفساد الإداري والمالي آفة تنخر في جسد البلد والشعب وتعرقل مساعي التنمية وتتسبب في انتشار الفقر. فقد انتشر الفساد بشكل كبير على مستوى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وأجهزة الجيش والشرطة والقوات الأمنية وعلى مستوى المحافظات كافة حتى أن الفساد قد أصبح مؤسسة بحد ذاتها وقادرة على مواجهة أجهزة النزاهة وليس العكس، حيث صف العراق من قبل جهات عالمية مسئولة عن مكافحة الفساد من ضمن الدول المتقدمة عالمياً في مجال انتشار الفساد.[١]

٨- اختلال الميزان التجاري:

ان الافتقار إلى سياسة تجارية تراعي وجوب توافر الشروط الاقتصادية المطلوبة للحفاظ على التنافسية الدولية، وتنامي الاختلال في بنية الناتج المحلي، وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي، أدت إلى اختلال واضح في الميزان التجاري بدلالة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية إلى ٩٩% من اجمالي الصادرات العراقية، مع تنوع صارخ في هيكل الاستيرادات وانفتاح اقتصادي كبير، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥٠.٢٥% في عام ٢٠١٥.

٩- اختلال بنية الإنتاج:

مازال القطاع النفطي هو القطاع المهيمن على الناتج المحلي الإجمالي، حيث ازدادت نسبته من ٥١.٢٦% عام ٢٠١٠ إلى ٥٥.١% عام ٢٠١٥ نتيجة لتعثر السياسة الاقتصادية المطلوبة لتنويع الاقتصاد. بينما انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي من ٤.١٤% عام ٢٠١٠ إلى ٢.٠٢% عام ٢٠١٥. كما انخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من ٢.١% عام ٢٠١٠ إلى ٠.٨٤% في عام ٢٠١٥.[١]

ثالثاً: المعوقات الاجتماعية

ان دراسة وتحليل واقع التنمية الاجتماعية في العراق يتطلب التمعن بطبيعة الظروف والمشكلات التي يعانيها العراق في مختلف الجوانب، إذ تواجه التنمية في العراق مجموعة من التحديات والمعوقات الاجتماعية التي تمثل كوابح بوجه النهوض بواقعها، وتتمثل المعوقات الاجتماعية في ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة وكذلك سوء توزيع السكان جغرافياً والتفاوت في الازدهار والنمو وسوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانياً بين المناطق المختلفة للمجتمع، وانتشار ظواهر الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والصحي وسوء التغذية وانتشار الأمراض، بالإضافة إلى النقص الملحوظ في الثقافة الاستهلاكية بخاصة فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء والطاقة والمياه. مع ظواهر سلبية كانتشار السلوكيات الإدارية والفساد كالرشوة والبيروقراطية واللامبالاة [٢]. بالإضافة الى ما تم ذكره سوف نتناول هذه المعوقات الاجتماعية للتنمية في المجتمع العراقي بالتفصيل في مجموعة من النقاط:

١- الأمية: لقد ادرك الانسان ومنذ العصور القديمة أهمية التعليم وخطورة مشكلة الامية، فقد عثر على نموذج من الالواح الطينية في بلاد الرافدين مكتوباً عليها شعار (لنتعلم الكتابة)، فضلا عن الواح طينية في بابل يعود زمنها الى أربعة آلاف سنة قبل الميلاد تشجع على التفوق في المعرفة "ان من يتفوق في كتابة اللوحة سوف يسطع كالشمس"، اما على مستوى الدين الإسلامي فكانت الكلمة الأولى في

الخطاب الإلهي للرسول أولاً وللمسلمين ثانياً **(اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الاكرم الذي، علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم)**[١] هذه الآية هي أشاره لكي يدرك الإنسان كيف وجد وكيف كان وكيف سيكون، فهي مصدر المعرفة الأولى.

في العراق يكون شعبه من الشعوب الفتية أي أن اغلب سكانه هم تحت سنه ال ١٨ وان ما يقارب نصف سكان العراق تحت سن ١٤ عام وهم خارج سوق العمل وبذلك يكون أكثر من نصف القوة العاملة في العراق هم من الأميين وهذا خلل كبير ومعوق كبير لخطط التنمية التي توقفت في العراق جراء الحروب والسياسات الخاطئة للأنظمة السابقة والوضع الأمني المرتبك بعد ٢٠٠٣، حيث تشير الإحصائيات إلى إن نسبة الأمية قد ارتفعت خاصة بين الأعمار (١٥-٢٥) بحدود ٦٥% وبنسبة أكثر من الأعمار (٢٥-٣٤) وتتراوح نسبة النساء اللواتي لم يكملن الدراسة الابتدائية في المدن العراقية من عمر (١٥-٢٤) بحدود ٣٨%، اما عام ٢٠٠٧ فقد شهد العراق انخفاض في عدد الطلبة الملتحقين بالعمر التعليمي بنسبة ٥٨% مقارنة بالسكان في ذلك العمر (٢٣-٦) سنة، وارتفاع معدلات التسرب في التعليم الابتدائي وبمعدل (٨%) وفي التعليم الثانوي بلغت النسبة (٩%) مما أدى الى تفشي الامية لتصل الى ٢٨% من اجمالي السكان بعمر ١٠ سنوات فاكثر، لقد اثر عامل الامية على خفض مؤشر التنمية البشرية في العراق، مما جعل العراق ضمن الدول (متوسطة المؤشر)، [٢] حيث كانت ومازالت الأمية تشكل العائق الأكبر في منظومة البناء التربوي والتي تصل نسبتها الى حوالي خمس السكان، فضلا عن انخفاض معدلات الالتحاق الصافي في الدراسة المتوسطة والاعدادية (٤٠٥و٢١%) على التوالي، بالإضافة إلى العجز الحاد في عدد الأبنية المدرسية حيث يشكل التحدي الأكثر الحاحا ويقدر العجز في المدارس بأكثر من (٧٠٠٠) مدرسة انعكس على ارتفاع حالات الازدواج الثنائي والثلاثي في المدارس وارتفاع نسب الاكتظاظ في الصفوف الدراسية.[٣]

٢- هجرة الكفاءات والملاكات العلمية: تعد هذه الظاهرة في العراق من الظواهر المميزة في العقود الأخيرة، حيث تكون ظاهرة اجبارية وليست اختيارية، نتيجة الوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد رغم انه من البلدان الغنية بثرواتها لكن بسبب الظروف التي مر العراق بها والحروب التي دمرت كل شيء وفقدت الأمن والأمان داخل البلاد وعدم ضمان الدخل الكافي وعدم توفر فرص العمل المناسبة كل هذه الامور كانت السبب في هجرة كفاءات البلد، بالإضافة إلى العامل السياسي المسبب في حدوث الهجرة ايضاً سواء الاجبارية او الطوعية، وتدخل العامل السياسي بالسياسة التعليمية والتوظيف وعدم وجود العامل التحفيزي للنشاطات التعليمية والبحث العلمي.[١]

٣- عدم وجود سياسة متكاملة في مسألة البعثات الدراسية، إلى جانب عدم ارتباطها بشكل أساسي بالحاجات المحلية الفعلية للبلد.

٤- وجود تشريعات وقوانين تشكل قوة إعاقة لتطوير الملاكات العلمية والتقنية وتطوير العمليات التربوية الاكاديمية.

٥- قلة الاكاديميات المهنية والفنية والتطبيقية ومراكز البحوث والاقتصار الى المناهج العلمية الحديثة في التربية والأساليب والطرائق واعتماد أسلوب الحشد الهني.

٦- ضعف المناهج التقنية والعلمية وعدم استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية في العراق.

٧- ضعف المعرفة الحديثة ووسائل الاتصالات في الجامعات والاكاديميات العراقية. [٢]

٨- هيمنة الولاءات الفرعية (ما قبل الدولتية)، وضعف سلطة القانون والنفاذ للعدالة، ولدت عجزاً بنيوياً وتوالد متواصل للمشاكل وافتقاراً للإرادة المجتمعية ولأدوات تمكينه، ووسعت مساحة التشظي واضطراب النسيج المجتمعي، ما أدى إلى استنزاف مقومات التنمية واستدامتها.

٩- ارتفاع مستويات الفقر متعدد الابعاد، الناجم عن الازمات المتلاحقة والنزاعات المسلحة وما رافقها من ارهاب وعنف ونزوح سكاني زعزعت مقومات الامن الإنساني والاستقرار المجتمعي.

١٠- أسهمت الازمات الكبيرة التي تعرض لها المجتمع وضعف السياسات الحمائية في زيادة مساحة الفئات الهشة من السكان (المعاقين، المسنين، الارامل، الايتام...) بحيث زادت نسبة الهشاشة عن ٥٠% عام ٢٠١٦. كما انتجت ظروف النزوح هشاشة مركبة (فئات هشة + نزوح وتهجير) رافقت ارتفاع مستويات الإرهاب والعنف وما نجم عنها من ظروف التهجير القسري.[٣]

١١- التهميش المزمن للمرأة والشباب المثقف في المجتمع وتراجع فرص الحصول على العمل المناسب وما يتمخض عنه من اهدار للطاقات البشرية والكفاءات لرفد الحركة التنموية في العراق.

١٢- عدم توفر السكن الملائم صحياً بغالبية العوائل الفقيرة وظهور الوحدات السكنية العشوائية التي اثرت بدرجة كبيرة على الحياة الاجتماعية والأخلاقية للأفراد والتي وقفت عقبة في طريق التنمية في البلاد، وكذلك استمرار عجز الدولة والمجتمع عن استيعاب الشباب وتأطيرهم بالحياة العامة، وتوفير فرص العمل اللائق لهم، ما يهدد ركائز الاستقرار والامن الاجتماعي، ويدفع البعض منهم إلى الهجرة خارج الحدود. إذ بلغ معدل البطالة للأفراد بعمر ١٥ سنة فأكثر ١٠.٨% (١١.٥% في الحضر مقابل ٨.٨% في الريف). بينما بلغت نسبة العمالة الناقصة (أقل من ٣٥ ساعة عمل أسبوعياً) ٢٨.٢%.

١٣- مخلفات الحروب المتعاقبة على المجتمع العراقي وما تمخض عنها من مخاطر لا تقل عن سابقتها بل أخطر منها بكثير، حيث ان خضوع مناطق واسعة من العراق لسيطرة داعش الإرهابي ولمدة تقارب ثلاث سنوات وتوسع حاضنات التطرف والإرهاب والعنف الناجمة عن ظروف الاحتلال وعمليات التنشئة

الاجتماعية والبرامج الدراسية التي خضع لها أطفال وشباب تلك المناطق، سيترك آثاراً نفسية واجتماعية عميقة تقوض وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي.

١٤- ان السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة والمطروحة لم تزل دون المستوى المطلوب، حيث ان الانخفاض في مستوى الدخل وعدم العدالة في توزيعه، وكذلك الزيادة في النمو السكاني، وتدهور شروط السكن، والانخفاض في نسبة التعليم وتفشي الأمية وسوء الأوضاع الصحية والخدمات الضرورية، وقصور أنظمة الحماية والتأمين الاجتماعي وصولاً الى مشكلات التفكك الاجتماعي، كلها تعتبر بمثابة مؤشر على الفشل المتواصل في السياسات المذكورة.

١٥- استمرار تراجع مستوى الخدمات الصحية وضعف انتشارها، وعجزها عن تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان، مع ارتفاع هجرة الكفاءات الطبية إلى الخارج، أدى إلى اختلال النسبة في المؤشرات (طبيب/ سكان).

١٦- عدم تقديم الدعم المالي والفني والتقني للملاكات الوسطية من قبل الدولة لتنمية المبادرة الشخصية في إقامة المشاريع وضعف التدريب والتأهيل للملاكات الوسطى والقيادية، حيث لم تشهد مؤشرات التعليم بمراحله كافة تقدماً نوعياً، وانتشاراً جغرافياً، وتغطية لبناه التحتية، مع استمرار ارتفاع مستويات الامية والتسرب وفجوة النوع، وهذا يهدد منظومة البناء التربوي ويعيق مواكبتها للمتغيرات الدولية المستجدة في ميادين المعرفة.[١]

رابعاً: المعوقات الأمنية:

يعيش العراق حالة من الازمات السياسية والتسقيط بعيدا عن بناء أي مشروع وطني او بناء المؤسسات ومنها الدفاع والامن والاستخبار. حالة الازمات السياسية تربك وتضعف حالة الامن في العراق لانعكاسها المباشر على المؤسسات الأمنية، مما لا شك فيه ان استتباب الأمن مهم جداً لإتاحة الفرص الملائمة لإجراءات الإصلاح الاقتصادي لكي تأخذ

مداها الطبيعي في تأهيل الاقتصاد الوطني، وفي ظله يمكن إنجاز أية عملية نهوض اقتصادي، والعكس صحيح أيضاً بمعنى آخر لا نتوقع إعادة اعمار العراق والنهوض باقتصاده في ظل عدم الاستقرار الأمني. وثمة بعد آخر من أبعاد عدم الاستقرار والانفلات الأمني هو التوترات الأثنية[٢]، بين مكونات الشعب العراقي ودور القوى الخارجية في إثارة التوترات الطائفية سعياً لإشعال حرب أهلية تجعل البلد في حالة من الفوضى لا تنتهي مما يمهد السبيل لبقاء القوات الأجنبية أطول فترة ممكنة من اجل نهب خيرات وثروات البلد وعدم تمكنه من التمتع بالسيادة والاستقلال الوطني. إن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في العراق يتطلب توافر مناخ استثماري ملائم في ظروف سياسية وأمنية واقتصادية مستقرة، لأن رأس المال سريع الهرب (التطاير) عند حدوث الازمات والانفلات الأمني، ولهذا فإن الاستقرار الأمني محدد أساسي من محددات الاستثمار، وفي هذا الصدد يقول (كايث كراين) الاقتصادي في مؤسسة (راند Rand) الذي عمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة: (لست أعتقد أن باستطاعة مجلس إدارة الشركة متعددة الجنسيات أن يوافق على استثمار كبير في هذه البيئة، فإذا كان الناس يطلقون النار على بعضهم بعضاً فأنه من الصعب فعلاً تنفيذ مشروعات الأعمال ومن أجل هذا عمدت الكثير من الشركات مثل شركة (جنرال موتورز، وشركة سمنز أي جي، وشركة بروكتر وغامبل) وغيرها، أما الى تجميد أعمالها أو عدم فتح فروع لها في العراق أو سحب موظفيها منها.[٣]

وعلى الرغم من أهمية القول ان عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق سيكون عامل طرد لدخول الشركات المتعددة الجنسية الى داخل الاقتصاد العراقي والكثير من الآراء تؤكد على الافتراض بأن عدم حصول تقدم في المجال الأمني وشيوع الاستقرار السياسي هو معلماً بارزاً للشركات تستند إليه في احجامها على الدخول في العملية الاقتصادية، مع تواجد آراء تشير الى أن الشركات بامتلاكها لميليشيات عسكرية أو الاعتماد على الشركات الأمنية أو القوات الأجنبية يمكن أن تتجاوز هذا المحدد، إذ أن الشركات المتعددة الجنسية أصبحت

تمتلك ميليشيات عسكرية كبيرة* ذات كفايات وتقنيات عالية تعمل على تأمين الحماية والدفاع عن المنشآت الصناعية التابعة لهذه الشركات بل وللقيام بأي عمل عسكري أو قمع أو معارضة قد تكون مهددة لمصالح تلك الشركات التي تمثل مصالح دولها المتقدمة.(١)

اما عن علاقة الأمن بالتنمية فهو يؤدي دوراً ايجابياً في إطار تحقيق التنمية من خلال تهيئة الأجواء الملائمة لبلوغ أهدافها كذلك يعمل على تهديم ركائزها وعرقلة خطواتها في عام عدم توافره بالقدر والشكل المطلوبين، فضلاً عن أن التنمية هي الأخرى تعمل على تحقيق الأمن من خلال توفير الإمكانات المالية والمادية التي يحتاجها، فجوهر النمو الاقتصادي هو كيفية تعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية وتوجيهها للاستثمارات الإنتاجية من اجل تحقيق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي، لذلك يعد أول المتغيرات الاقتصادية التي تبين تأثير الأمن بالتنمية وبالعكس، فإذا ما توفر الامن عن طريق تهيئة الأجواء الملائمة للقيام بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية يكون ذلك من المسلمات الأساسية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفع، لذلك فان تحقيقها سيؤدي إلى تحسين المستوى المعاشي ليولد فيما بعد الاستقرار النفسي والاجتماعي لدى الأفراد ثم بلوغ الأمن والاستقرار، ألا ان العراق وعلى مدر السنين وحتى الآن استنزف موارده المالية والمادية والبشرية في حروب ونزاعات وصراعات داخلية وخارجية.(٢) اما بعد عام ٢٠٠٣ ونتيجة تدهور الوضع الأمني وحدوث الاعمال الإرهابية واستهداف المجاميع المسلحة الشركات والمشاريع الاستثمارية، أدى لانحسار تواجد الشركات الاستثمارية الأجنبية، مقابل ذلك تؤثر التنمية في الأمن عن طريق الاستثمار أيضاً بعد ان تغيب الخطط والبرامج التنموية السليمة ليزداد التلكؤ الحاصل في المشاريع المختلفة، لتظهر بعدها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها انخفاض المستوى المعاشي مع ما يرافقه من توسع في البطالة وانتشار الفقر لتزداد بذلك التهديدات غير المسلحة اتجاه الأمن.

أن من أهم عوامل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا توفير المناخ الاستثماري الملائم والذي بدوره يتطلب توفير ظروف سياسية واقتصادية مستقرة في البلد لأن رأس المال الأجنبي سريع الهرب عند حدوث الأزمات والفلتان الأمني ولهذا فأن الاستقرار الأمني يعتبر واحد من أهم محددات التي تعيق الاستثمار.[١]

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١- أكدت نتائج الدراسة على ان هناك معوقات مؤسسية تقف بوجه التنمية الاجتماعية في العراق. ومن هذه المعوقات، عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، تدني كفاءة الاداء المؤسسي، الفساد المالي والاداري، تضخم الجهاز الاداري وتدني انتاجية القوى العاملة.

٢- ايضاً هناك معوقات اقتصادية تقف بوجه التنمية الاجتماعية في العراق. ومن هذه المعوقات، ريعية الاقتصاد العراقي، ارتفاع الديون العامة، اختلال الميزان التجاري، اختلال بنية الموازنة العامة، ضعف الدور التنموي.

٣- وقد أكدت نتائج على ان التهميش المزمن للمرأة والشباب المثقف يعد معوقا يقف بوجه التنمية الاجتماعية في العراق. حيث ان تهميش المرأة والشباب له انعكاسات سلبية على مدى شعورهم بالمواطنة، فالفرد المهمش لا يشعر بالانتماء لبلده ودائما ما يشعر بالاغتراب لأنه لم تمنح له الفرصة في عملية البناء لذا فالتهميش له انعكاسات سلبية على الفرد المهمش بشكل خاص وعلى عملية التنمية الاجتماعية بشكل عام.

٤- وأن هيمنة الولاءات الفرعية وضعف سلطة القانون يعد معوقا يقف بوجه التنمية الاجتماعية في العراق.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة العمل على كل ما يلي: -تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، عدم السماح للقوى الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلد واثارة التوترات الداخلية.

٢- الغاء التشريعات والقوانين التي تعيق تطوير الملاكات العلمية والتقنية وتطوير العمليات التربوية الاكاديمية، تقليص مساحة الفئات الهشة من السكان (المعاقين – المسنين – الارامل – الايتام).

٣- رفع مستوى الخدمات الصحية وقدرتها على تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان، تشجيع الكفاءات والملاكات العلمية المهاجرة للعودة الى الوطن، اقرار المناهج العلمية والتقنية التي تستجيب للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية في العراق، القضاء التوترات الاثنية. والمسؤول عن تنفيذ هذه التوصية: -**رئاسة مجلس الوزراء – وزارة الدفاع – وزارة الداخلية -وزارة العدل – وزارة العمل والشؤون الاجتماعية -وزارة المالية – وزارة الصحة – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – وزارة التربية.**

الهوامش:

(١) صبري مصطفى البياتي: حركة مؤشرات التنمية في العراق ١٩٦٠-٢٠٠٠، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، من ٢٢-٢٣، بغداد، بيت الحكمة،٢٠٠٢، ص٤٤٤.

(2) Michael tadaro: economics for developing world, London, longman,1992 ,p 487.

(٣) سعد حسين فتح الله: التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط٢، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ١٩٩٩، ص٣٩.

(١) طلعت مصطفى السروجي: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، جامعة حلوان، مركز وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠١، ص١٩-٢٠.

(٢) حسن سعفان: اتجاهات التنمية في المجتمع العربي، مقالة في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي المنعقد للفترة من ١٩-٢٦، الجزائر، ١٩٧٣، ص٢٢٨.

(٣) نبيل السالموطي: علم اجتماع التنمية، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص١٦٠.

(4) Walsh C.J : Rio de Janeiro declaration on sustainable social development, disability & ageing first accessed May,2005, Available on line, http://www.dpio.org/en/resources/documents/DeclarationRio2004

(١) إقبال السالموطي: التنمية الاجتماعية قراءات وتطبيقات، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، نوفمبر، ٢٠٠١، ص٣٢.

(4)Hobhouse L.T: Social Development; its nature and conditions, George Aller and Unwin. Ltd., London, 1996, P 85.

(٢) أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٠، ص٥٨.

(١) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص١٧.

(1) DAVID Ricardo: On the principles of political economy and taxation, 1809.

(٢) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، الخلاصة التنفيذية، بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٣، ص٥.

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٩٥.

(٤) حيان أحمد سلمان: الاقتصاد الريعي، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٩، ص١.

(١) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، الخلاصة التنفيذية، بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٣، ص٥.

(٢) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص١٩.

(٣) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص٢٠.

(١) هشام يحيى: مراجعة لمؤشر مدركات الفساد، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٠١٠، ص٤.

(١) وزارة التخطيط العراقية، الإطار العام لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، فصل التنمية البشرية والاجتماعية، ص٢٠.

(٢) عيسات العمري: معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد(٧)، العدد الثاني، ٢٠١٦، ص١٧٨.

(١) القرآن الكريم، سورة العلق.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، اللجنة الفنية لأعداد الخطة الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، محور التعليم، ص١٤.

(٣) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، الخلاصة التنفيذية، بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٣، ص٩.

(١) نادر عبد الغفور احمد: العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار، شبكة العلماء العراقيين في الخارج، ص١٢-٢٣.

(٢) عبد الستار البياتي: تحديات التنمية في العراق، صحيفة الصباح، العدد (٨٢٦)، بغداد، ٦ أيار، ٢٠٠٦، ص٣.

(٣) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص٢٠.

(١) احمد هاشم الصقال: متطلبات التنمية المستدامة في العراق، دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، ٢٠١٤، ص٣٣١-٣٣٢.

(٢) مونتيفيديو أوروغواي: تقرير الراصد الاجتماعي لعام ٢٠٠٤، العراق لا أمن للجميع، ٢٠٠٤، ص١٤٢.

(٣) عبد الستار البياتي: تحديات التنمية في العراق، صحيفة الصباح، بغداد، العدد (٨٢٦) في ٦/ آيار/ ٢٠٠٦، ص٣،٢٧.

* وعلى الرغم من إدانة الأمم المتحدة لنشاط الارتزاق، إلا أن العديد من الدول المتقدمة تدعم شركات الارتزاق، فنلاحظ ان الولايات المتحدة تعمد الى التلاعب في تعريف تلك الشركات بحيث تنفي عنها صفة الارتزاق وكذلك بريطانيا تسمح للعديد من هذه الشركات بممارسة نشاطها علناً. ومن أمثلة ذلك دور شركة ساند لاين البريطانية في سيراليون. للمزيد ينظر الموقع الإلكتروني:

https://www.google.com/search?q=.htm.6+texts+two%2Fissue6442%2F2003%2F . http%3Awww

(١) بريسارد شارل: النفط وراء حروب أمريكا في العالم، ترجمة، فالح عبد القادر، عرض في مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد (٢٨)، آب، ٢٠٠٢، ص٢٩-٣٠.

(٢) هناء عبد الغفار السامرائي: ما هي قضية شطب الديون العراقية، مجلة بيت الحكمة، العدد (٣٨)، بيت الحكمة، ٢٠٠٤، ص٢٩.

(١) عبد الستار البياتي، وعبد الرحمن المشهداني: تحديات التنمية في العراق، http://www6.alsabaah.com/?template=ARROW_3&tdfs=1&s_token=1653230289 ..0373470000&uuid

مصادر البحث

1. DAVID Ricardo: On the principles of political economy and taxation, 1809.
2. Hobhouse L.T: Social Development; its nature and conditions, George Aller and Unwin. Ltd., London, 1996, P 85.
3. Michael tadaro: economics for developing world, London, longman,1992 ,p 487.
4. Walsh C.J : Rio de Janeiro declaration on sustainable social development, disability & ageing first accessed May,2005, Available on line, http://www.dpio.org/en/resources/documents/DeclarationRio2004

٥. أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٠، ص٥٨.

٦. احمد هاشم الصقال: متطلبات التنمية المستدامة في العراق، دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، ٢٠١٤، ص٣٣١-٣٣٢.

٧. إقبال السالموطي: التنمية الاجتماعية قراءات وتطبيقات، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، نوفمبر، ٢٠٠١، ص٣٢.

٨. بريسارد شارل: النفط وراء حروب أمريكا في العالم، ترجمة، فالح عبد القادر، عرض في مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد (٢٨)، آب، ٢٠٠٢، ص٢٩-٣٠.

٩. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، اللجنة الفنية لأعداد الخطة الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، محور التعليم، ص١٤.
١٠. حسن سعفان: اتجاهات التنمية في المجتمع العربي، مقالة في كتاب حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي المنعقد للفترة من ١٩-٢٦، الجزائر، ١٩٧٣، ص٢٢٨.
١١. حيان أحمد سلمان: الاقتصاد الريعي، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، ٢٠٠٩، ص١.
١٢. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، الخلاصة التنفيذية، بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٣، ص٥.
١٣. سعد حسين فتح الله: التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط٢، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ١٩٩٩، ص٣٩.
١٤. صبري مصطفى البياتي: حركة مؤشرات التنمية في العراق ١٩٦٠-٢٠٠٠، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، من ٢٢-٢٣، بغداد، بيت الحكمة،٢٠٠٢، ص٤٤٤.
١٥. طلعت مصطفى السروجي: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، جامعة حلوان، مركز وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠١، ص١٩-٢٠.
١٦. عبد الستار البياتي: تحديات التنمية في العراق، صحيفة الصباح، العدد (٨٢٦)، بغداد، ٦ أيار، ٢٠٠٦، ص٣.
١٧. عبد الستار البياتي: تحديات التنمية في العراق، صحيفة الصباح، بغداد، العدد (٨٢٦) في ٦/ آيار/ ٢٠٠٦، ص٣،٢٧.
١٨. عبد الستار البياتي، وعبد الرحمن المشهداني: تحديات التنمية في العراق، http://www6.alsabaah.com/?template=ARROW_3&tdfs=1&s_token=1653230289.0373470000&uuid.
١٩. عيسات العمري: معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد(٧)، العدد الثاني، ٢٠١٦، ص١٧٨.
٢٠. القرآن الكريم، سورة العلق.
٢١. مونتيفيديو أوروغواي: تقرير الراصد الاجتماعي لعام ٢٠٠٤، العراق لا أمن للجميع، ٢٠٠٤، ص١٤٢.

٢٢. نادر عبد الغفور احمد: العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار، شبكة العلماء العراقيين في الخارج، ص١٢-٢٣.
٢٣. نبيل السالموطي: علم اجتماع التنمية، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص١٦٠.
٢٤. هشام يحيى: مراجعة لمؤشر مدركات الفساد، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٠١٠، ص٤.
٢٥. هناء عبد الغفار السامرائي: ما هي قضية شطب الديون العراقية، مجلة بيت الحكمة، العدد (٣٨)، بيت الحكمة، ٢٠٠٤، ص٢٩.
٢٦. وزارة التخطيط العراقية، الإطار العام لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، فصل التنمية البشرية والاجتماعية، ص٢٠.
٢٧. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، الخلاصة التنفيذية، بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٣، ص٥.
٢٨. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، الخلاصة التنفيذية، بغداد، كانون الثاني، ٢٠١٣، ص٩.
٢٩. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص٢٠.
٣٠. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص١٧.
٣١. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص١٩.
٣٢. وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢، ص٢٠.
٣٣. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٩٥.